

بذرية "أبراج جديدة" .. رفع أسعار خدمات المحمول



الثلاثاء 6 يناير 2026 02:00

قال الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات إن قرار رفع أسعار خدمات المحمول ما يزال قيد الدراسة، وإنه يستهدف إتمام 3 آلاف برج خلال 2026 لرفع كفاءة الخدمة.

هذه الصيغة المزدوجة—ويعود بتدسين الشبكات مع تلويح بزيادة الأسعار تعيد طرح السؤال الأهم: من يدفع كلفة فشل الإدارية وتدھور الخدمة في ظل حكومة الانقلاب؟

“قيد الدراسة” أم تمهيد للزيادة؟

إعلان أن رفع الأسعار ما يزال “قيد الدراسة” يمنح الحكومة مساحة مناورة لتهيئة الرأي العام تدريجياً، خصوصاً في ظل موجات الغلاء التي أضعفـت قدرة الأسر على تحمل أي أعباء إضافية<sup>٣</sup> في العادة، لا تأتي زيادات الاتصالات بمعزل عن منطق “الجباية” الذي صار السمة الأوضح للسياسات العامة: تحمل المواطن فاتورة الأخطالات بدل إصلاح جذورها، ثم تقديم الزيادة باعتبارها “ضرورة لتحسين الخدمة”. المشكلة هنا ليست في مبدأ تطوير البنية التحتية نفسه، بل في غياب الشفافية: ما هي معايير التسعير العادل؟ وما حجم التكاليف الفعلية على الشركات؟ وما الذي يضمن أن الزيادة إن حدثت—ستتعكس على جودة الخدمة لا على الأرباح فقط؟

يربط الحديث عن الأسعار بخطة إنشاء 3 آلاف برج خلال 2026 يقدم صورة مُطمئنة ظاهريًا: الدولة “تعمل” و تستثمر في الشبكات، ومن ثم تبرر أي تعديل سعري باعتباره جزءاً من حزمة إصلاحٍ لكن التجربة المصرية في ظل حكومة الانقلاب أعلمت الناس أن الأرقام الكبيرة كثيراً ما تُستخدم كستار إعلامي، بينما يبقى معيار المواطن بسيطاً ومباشراً: هل ستتحسن التغطية فعلاً؟ هل ستنخفض الشكاوى؟ هل سيتوقف انقطاع الخدمة وضعف الإنترن特 داخل المدن وخارجها؟

ثم إن توسيعة الأبراج ليست مجرد قرار فني؛ هي ملف يرتبط بتراخيص و محليات وأراضٍ و تنسيق مع جهات متعددة، ما يعني أن “الإنجاز” ليس مضموناً بمجرد إعلان النوايا<sup>٢</sup> وعندما تتأخر النتائج، يبقى المواطن محاصراً: خدمة متعبة و سعر أعلى<sup>٣</sup> ما، بدفع ثمن “التحسين”؟

جوهر الأزمة أن حكومة الانقلاب تدير الخدمات الأساسية بمنطق السوق عندما يتعلق الأمر بالمواطن، وبمنطق الامتيازات عندما يتعلق الأمر بعراقي القوة[ المواطن يطلب منه التحمل باسم الإصلاح، بينما لا تُفتح ملفات الكفاءة والحكومة والرقابة بالجدية نفسها] رفع أسعار المحمول ليس تفصيلاً هامشياً؛ الاتصالات اليوم جزء من الحياة اليومية والعمل والتعليم والخدمات البنكية والتحويلات، أي أن أي زيادة تتحول عملياً إلى "ضريبة غير مباشرة" على ملايين الناس، خصوصاً أصحاب الدخول الثابتة والعمالة غير المنتظمة[ وهي مناخ اقتصادي يضغط على الطبقة الوسطى ويفقر شرائح أوسع، تصبح الزيادة المحتملة رسالة سياسية بقدر ما هي قرار تنظيمي: الدولة لا ترى المواطن شريكاً في الخدمة، بل ممولًا دائماً للعجز وسوء الإدارة]

الأخطر أن غياب العناية الحقيقية والرقابة الفعالة على جودة الخدمة يخلق معادلة مختلفة: يدفع المستخدم أكثر، دون ضمانات ملزمة بتحسين ملموس، ودون آليات تعويض واضحة عند تدهور الأداء

واخيراً فإن التصريح "قيد الدراسة" حول رفع أسعار المحمول، مع وعد بإتمام 3 آلاف برج في 2026، يكشف نهجاً متكرراً: تسويق الزيادة باعتبارها ثمن التطوير، بدل أن يكون التطوير حلاً أصيلاً ممولاً بعدالة وكفاءة وشفافية[

في دولة تُدار بعقلية السيطرة لا المحاسبة، لا تُقاس السياسات بما تحققه من عدالة وجودة، بل بما توفره من سيولة وهدوء مؤقت حتى لو كان الثمن مزيجاً من الضغط على الناس]

وإذا كانت الحكومة حادة فعلاً، فالطلوب ليس خطابات عامة عن "افع الكفاءة"، بل، التزامات مكتوبة قابلة للقياس؛ مؤشرات حدة

